المقتطف

الجزء الثاني من المجلد الثامن والثمانين

١ فبراير سنة ١٩٣٦ — ٨ ذي القعدة سنة ١٣٥٤

التوسع بالفتح

لا فائدة منه ولا حاجة اليه

قد يستغرب بعض القرّاء ان تجعل فاتحة المقتطف مقالاً اقرب الى السياسة منهُ الى العلم وهو مخالف في الغالب لما درجنا عليهِ حتى الآن . ولكن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، التي نشأت عن ارتقاء العلم ، وتطبيقه الصناعي ، تمسُّ العمران الحالي في صميمهِ ، وتقلق بال الناس في الشرق والغرب ، ولذلك لسنا نقدّم لقرائنا عذراً عن جعل مقالنا الافتتاحي في هذا العدد . فالمشكلة الدولية التي نشأت من النزاع الايطالي الحبشي ، والخلاف بين ايطاليا وجامعة الامم قد اثارت موضوعات اقتصادية اجتماعية لا يسعنا ان نتجاهلها ، وان نمضي مطمئنين ، اذا نحن تجاهلنا اياها ، نجاري اتجاه العصر ونفهم روحهُ

ففي خلال الشهور الستة التي انقضت على استفحال المشكلة الايطالية الحبشية ، لم يشترك في بحثها وزير من الوزراء او كاتب من الكتّاب ، الاّ واشار في ما قال او كتب الى حاجة ايطاليا الى التوسّع . فالايطاليون يقولون ان حاجتهم الى التوسع ، تحملهم على شهر الحرب لاضافة اراضٍ جديدة الى ممتلكاتهم ، على الرغم من العهود المقطوعة في المعاهدات القائمة . والبريطانيون يقولون ان حاجة ايطاليا الى التوسّع حاجة طبيعية شرعية ، ولكنها لا تسوّغ انتهاك المعاهدات

والنجوة الى الحرب . ولكن الذي لم يقلهُ احد ، او قاله افراد فذهبت اقوالهم صرخة في واد ، هو ان التوسع بالفتح لا فائدة منهُ ولا حاجة اليهِ ، ولا صلة بينهُ وبين روح العصر . بل لم نطلع ، الا اخيراً ، على بسط وافٍ ، لهذه الحاجة الطبيعية الشرعية — الحاجة الى التوسع — وذلك في مقالٍ نشرتهُ مجلة هاربرز الاميركية للكاتب « ثاناثيل بفر » وعليه الاعتماد في الصفحات التالية

كان القول بـ « الحاجة الى التوسع » شعار السياسة الدولية في الجيلين الماضيين . باسمه أفقرت الدول الكبيرة نفسها، لكي تكون شاكية السلاح . وعلى مذبحهِ سُحقت الدول الضعيفة وأبيدت الاقوام والقبائل البدائية . وفي سبيل تحقيقهِ قتل الوف الالوف من الشبان في الحروب الكبيرة ، وها هي ذي اوربا الآن وكأنها تسعى الى ختمها بظلمها

ولكن ما هي الحاجة الى التوسع ؟ ما المقصود منه بالضبط ؟ هل تحتاج دولة من الدول الى التوسع حقيقةً؟ وفي اي الاحوال تحتاج اليهِ ؟ واذا اجتمعت لها هذه الاحوال فالى مَ تحتاج ؟

لنسلّم جدلاً ان بعض البلدان لا تستطيع ان تقيم أود سكانها لكثرتهم . وهذا هو في الغالب ما يقصد بعبارة « ازدحام السكان » . ولكن هذه العبارة تكاد تكون لا معنى لها ، في عصر يتجمع فيه الناس في المدن ، ويعتمدون في انتاجهم على الآلات . ولا يمكن لبلاد ، يقوم اجتماعها واقتصادها على الآلة ، ان تضيق بسكانها بحصر المعنى . فالعامل الفاصل ، ليس عدد السكان ، بل مصادر الثروة

يقول بعضهم انهُ اذا تحوّلت بلاد الى الصناعة ، عجزت عن تغذية سكانها . وهذا قول فيهِ رأيان . ولكن لنسلم بانه قول صحيح . فاذا تفعل حينئذٍ ؟ الجواب الظاهر عن هذا السؤال هو التوسُّع . . ولكن كيف تتوسّع ؟ اذا جرّدنا لفظ « التوسع » من ملابساته العسكرية والسياسية والصحية ، تبيّن لنا ، ان توسُّع امة من الامم لا يمكن ان يتمّ الاّ باحدى طرق ثلاث : اما ان تغزو بلداناً قليلة السكان فتهاجر اليها من سكان الامة الغازية ، ما يفيض منهم فيها . واما ان تفتح بلاداً لم تبلغ شأواً بعيداً من التقدُّم ، فتجعلها سوقاً لمنتجاتها . واما ان تستعمر بلداناً غنيةً بمصادر الثروة الطبيعية والمواد الخام اللازمة للصناعة . وليس للدولة التي تبغي التوسع طريقاً رابعة اليهِ . فاحداها او جميعها معاً هو كل ما يقصد « بحق التوسع »

***

لننظر الآن في الطريق الاولى ، أي مهاجرة سكان البلاد المزدحمة ، الى بلاد قليلة السكان. إن المثل الذي تضربه لنا ايطاليا في هذا الصدد من ابلغ ما يكون . فقد انقضت خمسون سنة ، وايطاليا تبذل طاقتها أو ما هو فوق طاقتها، تتنوز بامبراطورية استعمارية ، رغبةً في تخفيف ضغط

السكان في ايطاليا ، على ما قيل . فقد اشتركت مع الدول الاخرى ، بعد سنة ١٨٨٠ في السعي الى الفوز بمستعمرات في افريقية . وحاربت في الحبشة ، في اواخر القرن الماضي ، وفي طرابلس الغرب في أوائل هذا القرن ، ولما عجزت عن الاتفاق مع فرنسا وانكلترا ، على اقسام افريقية انتظمت في نظام المحالفات الاوربية التي افضت الى الحرب الكبرى ، فلما نشبت الحرب ، كان من سخرية الاقدار ، ان انقلبت ايطاليا من فريق الى فريق ، في سبيل هذا الغرض كذلك

فلما كانت سنة ١٩١٤ ، ونشبت الحرب الكبرى ، كان عدد الايطاليين في مستعمرات ايطاليا الافريقية ، نحو ثمانية آلاف ايطالي . ولو اخذت بقعة صغيرة من احد احياء نيويورك لوجدت فيها حينئذ ما يزيد على ثمانية آلاف من الايطاليين . بل ان عدد الايطاليين في ولاية نيويورك وحدها ، كان يبلغ حينئذ اربعمائة الف ايطالي او يزيدون . واني اقول ، وأنا واثق كل الثقة ، انه اذا تم لايطاليا في اول سنة ١٩٣٦ اخضاع الحبشة بأسرها ، ووافق ذلك الغاء قيود المهاجرة الى اميركا ، لبلغ عدد الذين يهاجرون الى اميركا قبل سنة ١٩٣٧ خمسمائة ايطالي ازاء كل ايطالي يسافر لاستعمار الحبشة . او خذ مثلاً آخر . ان الرغبة في انشاء امبراطورية استعمارية ، والفوز بمكان في الشمس او تحتها ، حملا المانيا على تحدي سيادة بريطانيا البحرية في مفتتح القرن العشرين ، وكذلك اصبحت مسألة نشوب الحرب الكبرى ، مسألة وقت يطول او يقصر ، لا اكثر ولا اقل . فلما كانت سنة ١٩١٤ ونشبت الحرب الكبرى التي كانت شهوة الاستعمار من بواعثها الاولى ، كان في جميع المستعمرات الالمانية في افريقيا — وتبلغ مساحتها ٩٠٠ الف ميل مربع — ٢٢ الف الماني . وفي جميع المستعمرات الالمانية في اماكن اخرى نحو الفي الماني ، مع ان عدد الالمان بين الثلاثين ٨٠ و ٩٠ في مدينة نيويورك يزيد على ذلك وعددهم في ولاية نيويورك يزيد على ٦٠٠ الف . ولو فتح باب المهاجرة غداً الى اميركا ، ووافق ذلك استعادة المانيا لجميع مستعمراتها القديمة وأضافت اليها بلداناً مساحتها مليون ميل مربع ، لبلغ عدد المهاجرين الى اميركا مائة الماني ازاء كل الماني يذهب الى المستعمرات

ثم هناك مثل ثالث يضرب في هذا الصدد . وهو ازدحام السكان في اليابان وحاجتها الى التوسع لكي تخفف الضغط عن بلاد لا يسعها ان تقيم اود سكانها

فقد ظفرت اليابان من روسيا سنة ١٩٠٥ بجنوب منشوريا ووفّت ثمن هذا الربح بحياة ثلاثمائة الف من جنودها . وها هي ذي الآن في تلابيب مغامرة اخرى ، قد تجرها الى حرب مع روسيا السوفيتية او اميركا او معهما كليهما ، وغرضها ان تملك الصين او ان تشرف عليها اشراف المالك على ملكه . ويقول اليابانيون انه مضت سنون وسكان اليابان يزيدون من ٦٠٠ الف نسمة الى مليون نسمة كل سنة . ولكن في سنة ١٩٣٠ ، أي بعد انقضاء ربع قرن على ظفر

اليابان بجنوب منشوريا ، بلغ عدد اليابانيين الذين استعمروا أو استقرُّوا هناك مائتي الف نسمة ، أي نحو ثلثي الذين قتلوا في الحرب الروسية اليابانية ، أو نحو ثلث الزيادة السنوية في سكان اليابان . وعلى الرغم من القيود الثقيلة التي تقيد هجرة اليابانيين الى أميركا ، بلغ عدد اليابانيين في ولاية كليفورنيا وحدها سنة ١٩٣٠ مائة وخمسين الف ياباني . ومع ذلك يقال ان من أهم البواعث على حملة اليابان الى منشوريا سنة ١٩٣١ كان السعي الى تخفيف ضغط السكان في اليابان !

لحجة الاستعمار ، على أنه وسيلة لتخفيف الضغط عن البلدان المزدحمة بالسكان لا تستقيم . انها لا تصلح الاَّ للكتابات في الصحف التي غرضها إلهاب الشهوات الوطنية ، والدعاية لتأليف الجيوش الكبيرة وإعداد الاساطيل القوية . فالاحصاءات تدلُّ على أنه اذا هاجر سكان بلادٍ ما ، فانهم في الغالب لا يهاجرون الى مستعمرات بلادهم ، بل الى بلادٍ مأهولة ، ولو اضطرُّوا الى التخلي عن رعويتهم الاصلية ، وهم يفعلون ذلك لان معظم البلدان التي تتألف منها الامبراطوريات الاستعمارية لا تصلح لسكنى السلالات البيض . فبلدان أفريقية وآسيا ، غير المزدحمة بالسكان ، كالصين والهند ، لا تواتي سكنى البيض واستقرارهم فيها ، من حيث الاقليم والمناخ . والراجح انهُ يندر بين الايطاليين من يرغب او يستطيع أن يتحمل اقليم شواطىء أفريقية الشرقية . ومن سخرية الاقدار ، أن البيض الذين يرفضون او على الاقل يرغبون عن الذهاب الى هذه البلدان للاستقرار فيها ، يرسلون اليها قسراً للموت في غزوها . فالبلدان التي تعتقد انها شديدة الازدحام بالسكان ، تستطيع ان تفوز بكثير من هذه المستعمرات ، من دون ان يخفَّ ضغط السكان فيها

يضاف الى هذا ان معظم البلدان التي تشكو من ازدحام سكانها ، هي في الغالب التي تدعو الى زيادة النسل ، وتجيز الوالدين الذين يكثر ولدهم ، فاذا تمَّ لها ذلك ، مالت الى الاعتداء والغزو مسوِّغةً عملها بكثرة السكان

***

اما غزو البلدان لجعلها اسواقاً لمصنوعات البلاد الغازية ، فلهُ في تسويغه اقوال ، هي على ضعفها ، أقوم مما يقال في تسويغ الفتح بحجة التخفيف من ازدحام السكان . وقد كان في الماضي ، اقوى باعثاً على التوسع الامبراطوري من « ضغط السكان » واصاب نصيباً اوفر من النجاح . فقد احرزت بلجيكا ، في القرن التاسع عشر ، سيادتها العالمية ، او هكذا يقال . ولكن هل احرزت بريطانيا سيادتها ، لان الشمس لا تغيب عن ممتلكاتها ، او لانها سبقت سائر البلدان الى ميدان الصناعة الآلية ؟ هذه مسألة ، فيها ما يقال . والغالب ان يسلِّم الناس بالشق الاول من هذا القول وان يتعاضوا على الثاني ، مع ان الثاني في الراجح اقرب الى الصواب

فالعلاقة بين السيادة التجارية والاقتصادية من ناحية ، والتوسع الامبراطوري من ناحية

اخرى ، كانت في الراجح ، علاقة اتفاق ، لا علاقة مسبّب وسبب . فبريطانيا ، كان لا بدّ لها ان تفوز بقصب السبق في ميادين التجارة والاقتصاد ، في القرن التاسع عشر ، ولو لم يكن لها مستعمرات . فانها كانت تفوق جميع الامم الاخرى ، في وسائل الانتاج الصناعي ، وبراعة الاساليب التجارية ، وسبْقها الى جمع الثروة ، مما جعل عاصمتها مركز العالم المالي ، والحاكمة فيه بأمرها

فدراسة تاريخ بريطانيا قد يسفر عن القول بأن امتلاك المستعمرات اقصر السبل الى انشاء اجتماع صناعي ، ولكنهُ لا يفيد امة بعينها . وصحة هذا القول — اذا صحّ — مقتصرة ، على كل حال ، على القرن التاسع عشر فقط

فلنفرض الآن ، ان امة تسعى الى التوسع بغزو بلاد اخرى ، او ضمها من دون حرب ، لكي تجعلها سوقاً لمصنوعاتها . ولكن بريطانيا مثلاً واقيًا على ذلك . فلسنا نعرف امبراطورية اكثر اتساعاً واشدّ رسوخاً واغنى مستعمرات من الامبراطورية البريطانية . فالهند بمثابة مستعمرة بريطانية ، وهي بلاد مساحتها مليون ميل مربع ، وسكانها ٣٥٠ مليون نسمة . هل ثمة سوق في العالم ، للمصنوعات البريطانية ، او لمصنوعات اية امة صناعية مستعمرة ، افضل من هذه السوق ؟ ولكن اليابان آخذة في غزو السوق الهندية ضدّ انكلترا . ثم ان شبه جزيرة ملايا من المستملكات البريطانية . ومع ذلك فاليابانيون أرسخ قدماً في سوقها من الانكليز

ان احدى الثمار التي جنتها بريطانيا من الحرب الكبرى ، كانت انتزاع المستعمرات الالمانية الافريقية من المانيا ، وتحقيق حلمها القديم بانشاء طريق من القاهرة الى الكاب يمرُّ في بلدان بريطانية او تحت اشراف بريطانيا . وها هي ذي المستعمرات الالمانية سابقاً قد اصبحت بريطانية . فماذا كانت النتيجة ؟ ان تسعاً وتسعين في المائة من الحرير الصناعي الذي تستورده تنجنيقا يأتيها من اليابان . ولقاء كل ذراع من المنسوجات البريطانية التي تستوردها كينيا ، تستورد ست اذرع من المنسوجات اليابانية . ولا يخفى ان اساس عظمة بريطانيا التجارية في القرن التاسع عشر قام على تجارة المنسوجات مع الهند . ولكن في سنة ١٩٣٣ فاقت صادرات اليابان الى الهند من المنسوجات صادرات بريطانيا اليها . فعلى الرغم من سبق بريطانيا الى الهند ، ووسائلها المالية فيها ، والحواجز الجمركية التي انشئت لصدّ تيار المنسوجات اليابانية ، ترى اليابان قد فازت في ميدان المنافسة

ولا يعيينا العثور على امثلة اخرى ، من هذا القبيل في تاريخ البلدان المستعمرة الاخرى اذا تحمسنا مؤونة البحث . فجاوى وصومطرا من ممتلكات هولندا . ولكن مقدار تجارة اليابان فيها تفوق مقدار تجارة هولندا فيها . وقد تفوز ايطاليا باخضاع الحبشة ، ولكن اليابان في الراجح — او المانيا او الولايات المتحدة — ستفوز باكبر نصيب من تجارتها

واذا شئت الايجاز قلنا ان امتلاك المستعمرات ، عاد لا يكفل ضماناً للتفوق التجاري فيها للامة المستعمرة . فالتجارة في هذا العصر لا تتبع العَلَم . كانت تتبعهُ من خمسين سنة . ولكن الحال تغيَّرت الآن . فالسيادة السياسية في القرن العشرين ،قد تكون من قبيل الترف الفني ،والدليل على المجد القومي ، ولكنها لا تخلق عملاً للمال المتعطلين ولا تملأ البطون الطاوية . حتى الحواجز الجركية ، والسيطرة على الاعتمادات المالية ، وتدبير العملة المتداولة ، ليست العوامل الفاصلة ، في النجاح التجاري . فالروبية الهندية ، مرتبطة بالجنيه الاسترليني ، ولكنها تستعمل في توفية ثمن ما يستورد من اليابان

ان العوامل التي تسيطر على ميدان المنافسة في التجارة الدولية كثيرة ومعقَّدة . وحصَّة الاسد ، لا بدَّ ان تكون من نصيب المنتج الكفؤ ، اصفرَّ كان ام ابيض ، في اليابان انتج ام في منشستر . والكفاءة في هذا الموضوع تعني ، المقدرة على عرض بضائع تساوي بضائع الغير جودة وتقلُّ عنها ثمناً ، وفي احوال يمكن التجار من سهولة التعامل. ولما كان مجموع هذه العوامل، يوافق اليابان لقربها من اسواق الشرق ،تراها وقد فازت على التجارة البريطانية فيها ، حالة ان القوانين والاحكام توضع وتنفذ باسم التاج البريطاني

فالعهد الذي كان فيه التوسع الامبراطوري سلاحاً اقتصاديًّا قد انقضى ، وقد تكون هناك وسائل اخرى ، للفوز بالاسواق ، والسيطرة عليها ، ولكن الاستعمار ليس احداها حتماً

***

بقي التوسع للفوز بمصادر المواد الخام التي لا غنى عنها للبلدان الصناعية . وقد تكون اقامة الحجة ، على تأييد هذه النزعة اسهل مما تقدم

فاحتكار الحديد والفحم والنفط والذهب والنحاس والمطاط والفضة في منطقة ما ، باعث قوي للتوسع القومي ، لان هذه المواد ، وغيرها من المواد الخام لا غنى عنها للانتاج الصناعي. فامتلاك مستعمرة ما ، يمنح المالك حق التقدم ، على غيره في استغلال مصادر ثروتها الطبيعية ، فيجني ربحاً من هذا الاستغلال . ولكن هذا الربح هو كل ما يجني . فامتلاك المستعمرة واستغلال مواردها، لا يجديان في حل المشكلة الاقتصادية الاساسية التي تعانيها البلاد المستعمِرة. انهما لا يمهدان السبيل الى تغذية شعب ، لا يستطيع ان يقيم اوده في مسقط رأسه . ان امتلاك المستعمرات يمنح المستعمرة حق التقدم ، لا حق الاحتكار . لانه قلما يتاح لدولة من الدول ان تحتكر صنفاً من المواد الخام، وان تتصرف به تصرف المحتكر الطامع، الا وتثير عليها بلداناً اخرى فترد على صنيعها بمثله.فهذه تحتكر المطاط، وتتصرف به تصرف المحتكر الطامع ، فترد عليها اخرى

باحتكار النيكل وتحجزها عن عملها بمثله . وليس ثمة دولة واحدة في العالم ، الا وتحتاج الى مادة او اكثر ، من المواد التي مواردها في بلاد اخرى . فحاجتها الى هذه المواد ، موطن الضعف فيها ، ولا بدّ لها من ان تأخذ وتعطي . وهذا ما وقع فعلاً في تجارة المطاط ، فبريطانيا تكاد تكون مسيطرة على تجارته محتكرة له ، ولكنها اضطرت ان تتفق مع الاميركيين . يقابل هذا أن اميركا لا تنتج في بلادها مطاطاً ما ، ولكن صناعة السيارات فيها اكبر صناعة من نوعها في العالم ، والولايات المتحدة الاميركية اكبر مستهلك للمطاط في العالم . وكون الزرّاع البريطانيين في الشرق الاقصى ، مسيطرين على انتاج المطاط في مستعمراتهم لا يحول دون فوز الاميركيين بما يريدون

فامتلاك موارد المواد الخام اللازمة للصناعة ، ذو شأن كبير ، ولكنهُ لا يكفي . بل انهُ لا يفيد او قلما يفيد ، الا اذا كان مصحوباً في البلاد المتلكة بنظام اقتصادي صناعي دقيق ، ومنافذ للمصنوعات في الاسواق العالمية . واذا كانت بلاد ما تملك هذا النظام الاقتصادي ، فان شراء المواد الخام لا يعسر عليها ولو لم يكن لها مستعمرات . وقلما نجد مادة من المواد الخام محصورة في بلاد واحدة ، ولذلك تقرّر اسعار هذه المواد في السوق العالمية ، وفقاً لعوامل العرض والطلب . فالسيطرة على موارد المواد الخام ، لا تجعل دولة صناعية ما مستقلّة من هذا القبيل ، الا اذا ملكت كلّ ما تحتاج اليهِ في بلادها او في مستعمراتها . وقلّ بين الدول دولة تملك كلّ ما تحتاج اليهِ داخل حدودها الاصلية ، حتى ولا روسيا والولايات المتحدة الاميركية على ما نعلم . اما اذا شاءت ان يكون كلّ ما تحتاج اليهِ في مستعمراتها ، فيجب عليها حينئذٍ ان تملك جميع مستعمرات الارض . وهذا متعذر لشدّة المنافسة بين الدول الكبيرة

* * *

فالمستعمرات التي يمكن ان تفوز بها ايطاليا والمانيا لا تجديهما نفعاً كبيراً . اما اليابان فحالتها خاصة ، لانها في اكتساحها الصين تكتسح قارة ، لا تملك مستعمرة . ومع ذلك لا بدّ من تقييد هذا القول ببضعة قيود . فالثمن الذي قد تدفعهُ اليابان في محاربة الصين ، او في محاربة بعض الدول الاخرى قبل استثمارها الصين ، قد يكون أفدح من الثمن الطبيعي التي كان عليها ان تدفعهُ لو اشترت المواد الخام من الصين ، بالاساليب التجارية السوّية . والواقع ، ان طريق الشراء ، هي في آخر الامر ، اهدى الطرق وارخصها الى المواد الخام التي تطلبها دولة صناعية . فالفتح الاستعماري ، فادح النفقة ، ووسيلة غير امينة لما تثيره من الاحقاد والحزازات وما تؤولهُ على الدول الغازية من الامم والحكومات